المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

ملخص المحاضرة الاولى:

1-تعريف علم الاقتصاد. (اصطلاح و نشوء و تعريف علم الاقتصاد)

أ- اصطلاح و نشوء:

أصل كلمة إقتصاد يعود إلى اليونانيين القدماء وهي مشتقة من كلمتين ECOS :وتعني المنزل ، NOMOSوتعني قانون أو تدبير فالكلمة معناها قانون أو تدبير المنزل.

عرف ساموبلسن Paul A. Samuelson في كتابه علم الاقتصاد أن الاقتصاد هو من أقدم الفنون وأحدث العلوم. وهذه العبارة تؤكد أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

1

وفي عام 1776م بالتحديد، نشر فيه الفيلسوف الإنكليزي ومؤسس علم الاقتصاد آدم سميث Adam Smithكتابه الشهير ثروة الامم

و تجدر الإشارة إلى أن علم الاقتصاد كان يوصف بالسياسي، حتى أصبح تعبير «الاقتصاد السياسي» هو الشائع والأكثر استعمالاً بدلاً من علم الاقتصاد. وكان أول من استخدمه الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان سنة 1615م و بقي مستعملا هذا اللفظ

حتى جاء الكاتب الفريد مارشال 1890 بكتابه مبادئ الاقتصاد ليفصل الاقتصاد عن السياسة.

ب- تعريف:

تناول العديد من العلماء والمفكّرين موضوع علم الاقتصاد، فوضعت له تعاريف مختلفة، ولعلّ أقدمها يرجع إلى اليونان وفلاسفتها القدماء،

الأستاذة بن عبد الله رشا

عرف أرسطو الاقتصاد بأنّه علم تدبير المنزل وإدارته.

آدم اسميث وضع تعريفًا مغايرًا للأوّل، فقال: إنّ علم الاقتصاد هو (علم الثروة)، ويتناول دراسة الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الثروة.

وبعد سميث جاء العالم الإنجليزيّ ديفد ريكاردو فذكر أنّ الهدف الأساسيّ لعلم الاقتصاد هو توزيع الثروة؛ لأنّ أهميّة التوزيع تفوق أهمّيّة الإنتاج.

بعد ذٰلك جاء جون ستيوارت ميل الفيلسوف الإنجليزيّ المعروف بتعريفٍ، فذكر أنّ علم الاقتصاد هو دراسةٌ لماهيّة الثروة عن طريق قوانين الإنتاج والتوزيع.

وأمّا عن ألفرد مارشال فهو أوّل اقتصاديٍّ طرح مسألة الرفاه في علم الاقتصاد، فلقد اعتبر أنّ الرفاه هو هدف الاقتصاد، وأنّ الثروة هي الوسيلة التي توصل الإنسان إلى هذا الهدف، فمن ناحيةٍ يدرس علم الاقتصاد الثروة، ومن ناحيةٍ يبحث عن سبل توفير الرفاه، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ أهمّيّة الرفاه أكبر من أهمّيّة الثروة.

وبشكل عام فإن علم الاقتصاد هو ذلك ***العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة أدارة و استعمال الموارد النادرة أو المحدودة على اكبر اشباع ممكن لحاجات المجتمع اللامتناهية.***

الأستاذة نت عبد الله رشا

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

ملخص المحاضرة الثانية:

1-المشكلة الاقتصادية. (الحاجة و الندرة)

تتمثل المشكلة الاقتصادية فيما يمكن أن يعبر عنه بعدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة في أي وحدة اقتصادية سواء كانت منشأة أو مؤسسة وفي أي مجتمع اقتصادي وبغض النظر عن نمط نظامه الاقتصادي والسياسي، تظهر المشكلة الاقتصادية بتعدد أوجهها وعمق أبعادها والتي تخلق بحد ذاتها مشكلة "المفاضلة" التي تتطلب بالضرورة دراسة البدائل المختلفة المتنافسة و"اختيار" أفضل الحلول لها، وبهذا المعنى تصبح المشكلة الاقتصادية ركيزة علم الاقتصاد وعلم الإدارة معاً. وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنُّظم المختلفة.

3

فالرَّأسماليَّة تعتبر أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة نسبيًّا، نظرًا إلى محدوديَّة الطَّبيعة نفسها، والَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، الَّتي تبدو في تزايُدٍ مستمرٍّ؛ فتنشأ المشكلة حول كيفيَّة التَّوفيق بين الإمكانات الطَّبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين أنَّ الماركسيَّة تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل بالتَّناقض المستمرِّ بين الشَّكل والنِّظام الَّذي يتمُّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التَّوزيع.

وأمَّا الإسلام فإنَّه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرَّأسماليَّة والماركسيَّة، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة حتَّى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانيَّة المتزايدة، ولا في التَّناقض بين نظامي الإنتاج والتَّوزيع، وإنَّما في الإنسان نفسه.

الأستاذ بن عبد الله رشا

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

ملخص المحاضرة الثالثة:

فروع علم الاقتصاد الحديث

الأموال من أهم وأقدم فروع علم الأقتصاد وأوسعها اعتماداً من قبل الحكومات في التبادلات التجارية. تعتبر الأموال مقياساً لقوة وضعف الاقتصاد من خلال قياس التضخم والعجز للأموال مقابل شراء البضائع. ظهرت نظريات عدة في هذا الفرع كالنظرية الكمية للأموال والقوة الشرائية للأموال.

النمو والتطور رغم كونهما فرعين منفصلين لكنهما يندمجان في دراسة واحدة. حيث يعتبر التطور هو بيان أثر الأنظمة الاقتصادية عبر الزمن وذلك عن طريق دراسة الاقتصادين الكلي والجزئي.أما دراسات النمو فتتركز حول مسار التوازن عند تطبيق الأنظمة الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن وهنالك العديد من النظريات في النمو.

المال العام والتي تتمثل بالضرائب ومن يدفعها وكيف أن لها اثر على أسعار البضائع والخدمات. لأن كثرة الضرائب على المستهلكين ستعرض الشركات إلى خطر قلة المبيعات وإن زادت على الشركات دون المستهلكين فقد تعرضها للأفلاس أو في احسن الاحوال تسريح الفائض من يدها العاملة. هذا المثال البسيط يبين مدى تعقيد هذا الفرع وظهور العديد من النظريات لمختلف الاحوال الاقتصادية التي تمر بها البلدان.

الاقتصاد الدولي يهتم هذا الفرع بدارسة فوائد التبادل التجاري بين بلدان العالم من ناحية وهناك نظريات في هذا المجال ومن ناحية اخرى دراسة أثر التغيير في الأسواق الاجنبية على بعضها البعض من ناحية أسعار العملات والتوازن الاقتصادي.

الأستاذ: بن عبد الله رشا

العمالة من اهم وأقدم فروع علم الاقتصاد حيث يتميز بانه ليس كسائر باقي الفروع حيث إن العمالة لا تباع ولا تشترى ولكن توظف وتستأجر لأداء الخدمات. تحدد الإنتاجية بصورة عامة مدى الإجور المدفوعة للعمال فيكونان معاً عاملان متوازيان لهما أثرهما على حركة السوق.

المؤسسات الصناعية تعتبر المؤسسات الصناعية على انها هيكل الاسواق. ويدخل في هذا الفرع عوامل عدة كالاحتكار ولما له من مشاكل اقتصادية كضعف المنافسة وارتفاع الاسعار. وتضاف المرافق العامه الى المؤسسات الصناعة كأنتاج الماء والكهرباء وغيرها من خدمات البنية التحتية.

الزراعة تعطي الحكومات أهمية كبيرة لحماية الفلاحين والثروات النباتيه لما لها من اثر على الاسعار والتصدير والناتج العام للبلد. الاقتصاديون المختصون بفرع الزراعة هم على تماس كبير فرعهم لما للتغيرات المتكررة التي تطرأ على الزراعه والمحاصيل وكلفة الانتاج الزراعي المتغيره مع تغير التكنلوجيا في هذا المجال.

القانون والاقتصاد للقوانين الاثر الواضح على نمو الاقتصاد وحركة الاسواق. ولولا ظهور القوانين لما ظهرت المؤسسات التي تعنى بإدارة الاسواق وحساب الفوائد. ومهمة هذا الفرع هو التقليل من الكلف الانتاجية لجميع نواحي الاقتصاد وحل المشاكل التي تطرأ على الاسواق او المؤسسات.

إقتصاديات المعلومات تزايدت أهمية هذا الفرع مع نهايات القرن العشرين. حيث يتمثل بنشوء شركات تعمل على ضمان جودة السلع المستهلكة. كمثال على ذلك السيارات المستهلكة. حيث تضمن الشركه الوسيطة بين البائع والمشتري جودة السيارة المعروضة وتحملها لتكاليف اضافية في حالة عدم مصداقية البائع بعد إتمام عملية البيع. وهذا المثال مجرد تبسيط لأمثلة

الأستاذة بن عبد الله رشا

اكبر كالشركات التي تتابع جودة انتاج المصانع والفروع التجارية للشركات لغرض الحفاض على جودة انتاجها.

الاقتصاد المالي والذي يتمثل بسوق الاوراق المالية أو البورصات ولما لهذا الفرع من توقعات وتكهنات في حالة الأسواق ووضع الاقتصاد العام. حيث تساعد الدراسة في هذا المجال في الحيلولة دون الوقوع في المقامرة في اتخاذ قرارات البيع والشراء في سوق الاوراق المالية والتي تؤدي في بعض الاحيان الى انهيار اسعار البورصات لبعض البلدان يتبعها تأثير على الاقتصاد العالمي او على الاقل البورصات المرتبطه بها.

الأستاذة بن عبد الله رشا

المحور الثاني: النظام الاقتصادي.

ملخص المحاضرة الرابعة:

المحاضرة الخامسة: النمو الاقتصادي

يعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"،

و نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفرديوَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها."

الأستاذة بن عبد الله رشا

عناصر النُّمو الاقتصادي: يمكن حصرها في:

1-العمل: ونعني به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته."

2-رأس المال" :مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3-التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية

أما عن **فوائد النُّمو** فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.

مقاييس النُّمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو.
- متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النُّمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوباتٌ لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما:

- طريقة معدل النُّمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- طريقة معدل النُّمو المركزي: يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا.

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو يقتصر معناه على مجرد الزيادة في إجمالي الناتج القومي أو الزيادة في إجمالي الناتج القومي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وأما التنمية فهي تتضمن مفهوما أوسع من ذلك إذ لا تتوافر للتنمية متطلباتها ما لم تكن هذه الزيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية

الأستاذ: بن عبد الله رشا

والسياسية. والتنمية الاقتصادية هي في الواقع (عملية تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن).

- بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية :نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة) الداخلية .

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية :نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النُّمو، نظرية التبعية الدولية.

الأستاذة بن عبد الله رشا

المحور الثاني: النظام الاقتصادي.

ملخص المحاضرة الخامسة:

التضخم الاقتصادي:

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لظاهرة التضخم، فإنه لا يوجد إجماع من جانب الاقتصاديين على تعريف محدد للتضخم كون هذه الظاهرة متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب و تثير الكثير من القضايا النظرية و التطبيقية و هذا ما يجعل تعريف التضخم مهمة صعبة.

و قد حاول الاقتصاديون التغلب على صعوبة تعريف التضخم، من خلال تحليل هذه الظاهرة المعقدة إلى عدة ظواهر(التضخم في الأسعار، التضخم في الأجور، التضخم في العملة....) و يقرنون بكل منها صفة مميزة.

أ- **تعريفات التضخم**

1. يعرف أنصار **النظرية النقدية** التضخم بأنه: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، كذلك يعرفه البعض بأنه:"نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول. "

و هناك من يعرفه بقوله: "أن التضخم هو الزيادة المفرطة لوسائل الدفع، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و انخفاض قيمة العملة، فهو ظاهرة نقدية بحتة."

2. يعرف أنصار نظرية **الدخل و الإنفاق** التضخم بأنه:" الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل" و هناك من يعرفه بقوله أن التضخم هو:"الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق"، غير أن الدخول النقدية يمكن أن تزداد دون إرجاع ذلك إلى عوامل نقدية، كارتفاع الأجور العمالية أو الزيادة في معدل الإنفاق.

3. و هناك العديد من الاقتصاديين الذين نادوا **بنظرية العرض و الطلب** و اعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها، نذكر منهم: بيرو، فيمن، ليرنر و كينز.

يعرف **فيمن** التضخم:" بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع و الخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة "، كما يعرفه **ليرنر** ": بأنه زيادة الطلب على العرض "، أما **كينز** فيعرف التضخم :" بأنه زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج "، و هناك من يعرفه بقوله: " أن التضخم هو زيادة في الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج."

4. أما عن **النظرية الكينزية** فأنصارها ينطلقون من طرف العرض في معادلة السعر. وبالتالي يعتبرون تضخم الأسعار ناجماً عن ارتفاع أسعار المواد الخام وارتفاع الأجور. وطالما كان هناك «ركود» في الاقتصاد (نقص في الطلب)، فيمكن عندئذ تشغيل المزيد من العاطلين عن العمل، ويمكن الاستفادة من السعة غير المستخدمة في المصانع والمخزونات، ولن يرتفع التضخم. ولكن إذا كان هناك توظيف كامل، فلا يمكن زيادة العرض ويمكن للعمال رفع الأجور، مما يجبر الشركات على رفع الأسعار، والدخول في دوامة من التسابق بين الأسعار والأجور.

ب- علاج التضخم

ينجم عن ظاهرة التضخم آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة، من الصعب القضاء عليها بصفة كلية، فأضحى من الضروري إيجاد بعض الأساليب للحد من شدة التضخم و معالجة أسبابه و التخفيف من آثاره، نستعرض فيما يلي أهم هذه الأساليب أو السياسات المتمثلة في: السياسة النقدية، السياسة المالية .

الأستاذ بن عبد الله رشا

1. السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها السياسة ذات العلاقة بالنقود و الجهاز المصرفي حيث يعمل هذا الأخير على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، استقرار الأسعار، الاستخدام التام و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
2. السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام.

كما عرفها بعض الاقتصاديين بأنها:" سياسة الحكومة للضرائب و الإنفاق الحكومي و الدين العام في محاربة التضخم و الانكماش." تستعمل السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل فيمايلي: العمالة الكاملة، تحقيق معدلات نمو مرتفعة و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. تتمثل أهم أدواتها المستعملة في علاج ظاهرة التضخم الرقابة الضريبية.

ج- اثار التضخم:

يخلّف التضخم آثار اقتصادية و اجتماعية كبيرة، نذكر من بينها: اضعاف العملة الوطنية، ضعف القدرة الشرائية، اعاقة عملية التنمية الاقتصادية، اختلال ميزان المدفوعات، تشجيع عدم الكفاة في الانتاج، إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في دخول الأفراد، انتشار الرشوة و الفساد الاداري، هجرة الكفاءات ، ...الخ

الأستاذة بن عبد الله رشا